Wadi AlShatti University
Journal of Human Sciences

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم الإنسانيَّة

Vol. -1, No. -2July- December, 2025, pp17-26 **ISSN: 3105-8779** المجلد1، الإصدار2، يوليو– ديسمبر ، 2025،ص ص17–26

تاريخ التسليم:25-5-2025	تاريخ انهاء التعديلات: 1-7-2025	تاريخ القبول:3-7-2025	تاريخ النشر:25-7-2025

Role of inclusive financial in growth of Libyan economy.

Yousuf Ahmed Mohammed Abdulqadir
College of Science and Technology - Edri

A B S T R A C T

Economic growth has become one of the most important concerns of countries and societies. This growth depends on introducing continuous improvements in the basics of life. One of the most prominent tools for achieving this growth is expanding financial inclusion to include all segments of society, while trying to reach the financially marginalized who find it difficult to obtain financial and credit services.

Keywords:- : (3 – 6) keywords which are related to the major part of research work separated by semi-columns

دور الشمول المالي في نمو الاقتصاد الليبي

يوسف احمد محمد عبد القادر
كلية العلوم والتقنية – إدري

الملخص

أصبح النمو الاقتصادي أحد أبرز اهتمامات الدول والمجتمعات، وهذا النمو يعتمد على إدخال تحسينات مستمرة في أساسيات الحياة، وأحد أبرز أدوات تحقيق هذا النمو هو التوسع في الشمول المالي ليشمل كافة فئات المجتمع، مع محاولة الوصول للمهمشين مالياً ممن يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات المالية والائتمانية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، نمو الاقتصاد، المصارف الليبية.

المقدمة

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "لشون وثرفت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية، وقد استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبدقة فنية واحترافية منذ عام 1999، وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لانعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبيَّن عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات، والذي من الممكن أن نطلق عليه التخلي الإجباري وله أسبابه مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي (صبري نوفل، 2018، 17).

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية (المصارف وغيرها من المؤسسات المالية) على توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة، واعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات

المجتمع إليها ركيزة أســاســية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء، وقد تبنت مجموعة العشــرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث وهو: هل هناك أثر دال احصائياً للشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا؟ ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1. هل هناك أثر دال إحصائياً لعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد على النمو الاقتصادي؟
2. هل هناك أثر دال إحصائياً لعدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف فرد على النمو الاقتصادي؟
3. هل هناك أثر دال إحصائياً لصافي الائتمان المحلي بالأسعار الجارية على النمو الاقتصادي؟

أهداف البحث:

هدف البحث لرصد دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في ليبيا، ويتضمن هذا الهدف ثلاث أهداف فرعية هي:

1.التعرف على دور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد على النمو الاقتصادي.

2.التعرف على دور عدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف فرد على النمو الاقتصادي.

3.التعرف على دور صافي الائتمان المحلي بالأسعار الجارية على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

1.يستمد هذا البحث أهميته من كونها توضح للدور الذي يقوم الشمول المالي في تمكين جميع الأفراد من الحصول علي مجموعه متكاملة من الخدمات المالية الجيدة بأسعار مناسبة وتكلفة معقولة .

2.محاولة دعم متخذي القرار في الاقتصاد الليبي بعدد من المؤشرات الخاصة بالشمول المالي والتي توفر تقديراً كمياً يساهم في رصد ومتابعة معدلات النمو الاقتصادي الليبي.

حدود البحث:

حدود البحث الزمانية: سيشمل البحث بيانات البنك الدولي من 2004 وحتى 2022.
حدود البحث المكانية: سيقتصر البحث على الدولة الليبية فقط.
حدود البحث البشرية: يشمل البحث كافة مكونات الشعب الليبي لاعتماد البحث على الحصر الشامل.
حدود البحث الموضوعية: سيقتصر البحث على الربط بين مؤشرات الشمول المالي المختلفة والنمو الاقتصادى.

مصطلحات البحث:

الشمول المالي: يعرف الشمول المالي بأنه الحالة التي تمكن جميع الأفراد من الحصول علي مجموعة كاملة من الخدمات المالية الجيدة، شريطة أن تكون بأسعار معقولة، وبطريقة مناسبة، مع حفظ كرامة الأفراد.

النمو الاقتصادي: هو عملية زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو الســكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

هدفت دراسة (Evans, 2018) الدراسة للتعرف على العلاقة السببية بين الإنترنت والهواتف المحمولة لتعزيز

مستوى الشمول المالي في إفريقيا، وذلك بالتطبيق على 44 دولة إفريقية وذلك خلال الفترة من 2000م إلى عام 2016م، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنترنت والهواتف المحمولة لها نتائج إيجابية مع الشمول المالي، وهذا يعنى أن زيادة معدلات استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة تؤدى إلى زيادة مستوى الشمول المالي، كما أن المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تشكيل رأس المال والنمو السكاني والتحويلات والزراعة وسعر الفائدة من العوامل الأساسية المحددة للشمول المالي في إفريقيا.

هدفت دراسة رضا البدوي (2019) لتسليط الضوء على الدور الذي يقوم به البنك المركزي المصري (CBE) لتعزيز الشمول المالي في مصر، والذي يعتبر هدفًا استراتيجيًا، مع الوضع في الاعتبار التحديات التي تعرقل طموح الدولة المصرية مثل الأمية وسكان الريف والاقتصاد الموازي، هذه التحديات يجب التعامل معها للاستفادة من الشمول المالي وما يحققه من مكاسب متعددة للدولة المصرية، وتعتمد الاستراتيجية المصرية لنشر الشمول المالي على عدد من المحاور المتكاملة وهي: مبادرات البنك المركزي المصري ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع تبني الحكومة لأفكار الاقتصاد الرقمي، وأشارت أهم نتائج الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والتنمية الشاملة، مع وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تعرقل طموح الدولة المصرية لنشر الشمول المالي.

هدفت دراسة جمال عطية وأخرون (2019) إلى التأكد من طبيعة وجود علاقة بين المتغيرات التي تم فرضها، وايضاح أهمية الشمول المالي في توفير الأمن المادي للفئات الأشد فقراً وتوضيح كافة الجهود المبذولة من الدول النامية لتوسيع الوعي بأهمية الشمول المالي والتحديات التي تعيق الوصول إليه، وهناك مجموعة من التجارب الدولية التي قامت بها الدول لتحقيق الشمول المالي والتي اختلفت من دولة إلى اخرى؛ وهذا ما تم تناوله في هذه الدراسة من حيث الخصائص والسمات المميزة لكل تجربة والتي دفعت هذه الدول للقيام بعملية الشمول المالي والاشارة لعدد من تجارب الدول وأهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية، وأشارت أهم النتائج إلى أن توافر إرادة سياسية ومجتمعية لديها الرغبة في تحقيق الشمول المالي مع وجود تأييد شعبي من أهم العوامل التي تساهم في نجاح الشمول المالي، بالإضافة للإصلاحات في سوق السلع والخدمات، وتوفير معايير الحكومة الجيدة.

هدفت دراسة أحمد عبد الرحمن (2020) الدراسة لتسليط الضوء على المشكلات التي تواجه الشمول المالي والرقمنة في مصر مع وجود أمية في القراءة والكتابة لدى نصف الشعب، ورغم أن الشمول المالي سيحقق الوفورات في الوقت والمال وسرعة الأداء، ولكن لكي نضمن ذلك لابد من مراعاة طبيعة المجتمع الذي يطبق فيه، ونوع المشاكل المتوقعة في كل مكان داخل مصر، حتى تستقر الأمور وتمر التجربة بنجاح، وخاصة أن أغلب المصالح الحكومية تتجه لتطبيق النظام الإلكتروني للإسراع في إدارة الخدمات الحكومية داخل المصالح، وأشارت النتائج إلى الحاجة لتوعية وتوجيه لأي نظام جديد مطلوب تنفيذه في مصر، وأن يكون لدى الجهات العاملة في المجال المالي من يساعد العملاء من السيدات وكبار السن لإنجاز مهامهم بدون تأخر ولا ازدحام خاصة مع الحاجة للتباعد الاجتماعي خلال جائحة كرونا.

هدفت دراسة حسن مصطفى (2022) إلى بيان دور البنك المركزي المصري في تحقيق الشمول المالي في مصر، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة طبيعة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك

من خلال عرض لأهم مزايا تحقيق الشمول المالي، ومقومات تحقيقه في نطاق مراعاة أبعاد الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية وذلك بهدف الوصول إلى واقع الشمول المالي في مصر ودور البنك المركزي المصـــري في تحقيقه وذلك في محاولة من الباحث للوقوف على أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام تحقيق الشمول المالي في مصر، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن البنك المركزي المصري هو المسؤول عن الإشراف على نظم وخدمات الدفع من خلال وضع القواعد والمعايير والإرشادات المتعلقة بتشغيل نظم الدفع وتشجيع استخدام خدمات الدفع الإلكترونية وتعزيز كفاءتها، فقد أصدر القواعد المنظمة لهذه الخدمة والتي تتمثل في قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

هدفت دراسة محمود رجب (2022) البحث الي توضيح دور الشمول المالي في التأثير على حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال دمجه في الاقتصاد الرسمي، ولتحقيق هذا الهدف تم تناول مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته كأحد مكونات السياسة الاقتصادية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والاستقرار المالي والاقتصادي وكيفية التغلب على صعوبات وعقبات تطبيقه في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وفقاً لرؤية واستراتيجية التنمية (مصر 2030)، وتم عرض مجموعة من التوصيات والحلول المقترحة لعلاج مشكلة تضخم حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال زيادة فعالية الشمول المالي، وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام تحول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لإدماجها في القطاع الرسمي، تنويع وتطوير الخدمات المالية لتناسب متطلبات الأفراد في المناطق النائية والفقيرة بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، وتيسير عملية تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز برامج الضمان الاجتماعي لتوفير حد أدنى من الدخل للفئات التي تعاني من عدم القدرة على إشباع احتياجاتها الأساسية.

المنهجية: إجراءات البحث وأدواته:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات الشمول المالي والتنمية في ليبيا، وتم الاستعانة ببرنامج (SPSS) في استخراج الرسومات الخاصة بكل متغير.

الإطار النظري:

بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي علاقة طردية، فكلما زادت مستويات الشمول المالي زادت مستويات النمو الاقتصادي والعكس صحيح؛ حيث يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات بمستويات العدالة الاجتماعية في الدولة، كما يسهم التوسع في استخدام الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وهو ما يسهم في زيادة مستويات النمو الاقتصادي (عصام الليثي، 2016، 105).

يمكن تحسين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في وقت واحد، وذلك للوصول إلى نمو شامل ومستدام من خلال تشجيع السياسات والإصلاحات التي تعزز الطلب على الخدمات المالية، وكذلك تكثيف الخدمات المالية، وهو ما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار.(Arnold, 2017, 8)

ركائز الشمول المالي

1. إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية

2. برنامج محو الأمية المالية
3. توفير الحسابات المصرفية الأساسية
4. توفير الائتمان الجزئي
5. توفير التأمين الجزئي
6. برامج معاشات القطاع غير المنظم

النمو الاقتصادي

يُقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع تدفق الإنتاجيّة الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة الأرباح؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمارات مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات؛ وبالتالي فإن زيادة الانفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى.

أكد وزير المالية الليبي في بداية 2025 أن الميزانية المرتقبة ستكون موحدة، حيث سيتم تخصيصها لتلبية احتياجات جميع المواطنين الليبيين، مع توقع أن الفائض المالي لهذا العام يعتمد بشكل كبير على متغيرات أسعار النفط، التي تمثل 90% من الإيرادات الوطنية، وبالتالي هناك المزيد من الأدوار لباقي المتغيرات الاقتصادية مثل الشمول المالي في تحقيق هذا النمو.

النتائج والمناقشة:

1. **مناقشة نتائج التساؤل الأول:**

والذي يدور حول دور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد على النمو الاقتصادي، وفي الرسم التالي رسم توضيحي لاتجاه العلاقة بين المتغيرين:

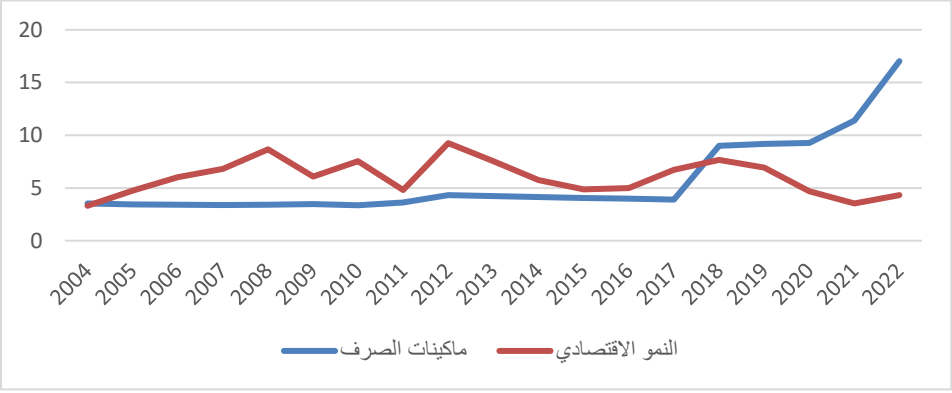

شكل (1) النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي (مقدر بالعشر مليارات) وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد

من الشكل السابق نجد أن النمو الاقتصادي كان باتجاه موجب حتى 2008 ومن ثم تأثر بالأزمة العالمية وبدأ الاتجاه يأخذ في الانخفاض، ومع بداية عام 2011 أخذ النمو ليزداد بوتيرة سريعة حتى عام 2012 ومن ثم حدث انخفاض مستمر نتيجة الاحداث السياسية التي وقعت في ليبيا، ومن عام 2021 بدأ الرقم في التزايد باستمرار.

وحتى عام 2017 كان هناك شـبه ثبات في عدد ماكينات الصـرف ولكن بدا الاتجاه في الزيادة المطردة من عام 2020، وهو ما انعكس على ازدياد النمو الاقتصادي بداية من عام 2021، وهو ا يثبت وجود تأثير إيجابي للتوسع في عدد ماكينات الصرافة على تحقيق التنمية الاقتصادية الليبية.

وينم حسـاب مؤشـر الاتاحة المالية من خلال مدي مقدرة القطاع المالي علي اختراق المسـتفيدين (العملاء والزبائن)، وذلك من خلال تيسير الوصـول السلس لكافه أفراد المجتمع إلي كل الخدمات والمنتجات التي يتيحها القطاع المالي، ويتم التوصل إلي ذلك عن طريق علاقة عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد بالنسبة لعدد السكان، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (1) مؤشر الاتاحة المالية مقيم بعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد

السنة	عدد السكان بالمليون (1)	عدد ماكينات الصراف الألي لكل 100 ألف (2)	مؤشر الاتاحة المالية (2) / (1)
2004	5.74	3.546	61.80%
2005	5.86	3.439	58.70%
2006	5.98	3.418	57.15%
2007	6.10	3.379	55.35%
2008	6.24	3.408	54.65%
2009	6.37	3.460	54.35%
2010	6.50	3.360	51.71%
2011	6.34	3.635	57.31%
2012	6.18	4.335	70.16%
2013	6.30	4.232	67.13%
2014	6.43	4.136	64.35%
2015	6.53	4.058	62.13%
2016	6.63	3.983	60.06%
2017	6.74	3.902	57.90%
2018	6.85	9.008	131.52%
2019	6.95	9.189	132.19%
2020	7.05	9.281	131.73%
2021	7.14	11.395	159.70%
2022	7.22	17.032	235.78%
2023	7.31	-	-
2024	7.38	-	-

من الجدول السابق نجد أن هناك زيادة مستمرة في مؤشر الإتاحة المالية من خلال الرجوع إلى عدد ماكينات الصرف، وهو ما يؤكد على أهمية دور هذه الماكينات في سهولة توصيل الخدمات المالية للمهمشين وتحقيق الشمول المالي.

2. مناقشة نتائج التساؤل الثاني:

والذي يدور حول دور لعدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف فرد على النمو الاقتصادي، وفي الرسم التالي رسم توضيحي لاتجاه العلاقة بين المتغيرين

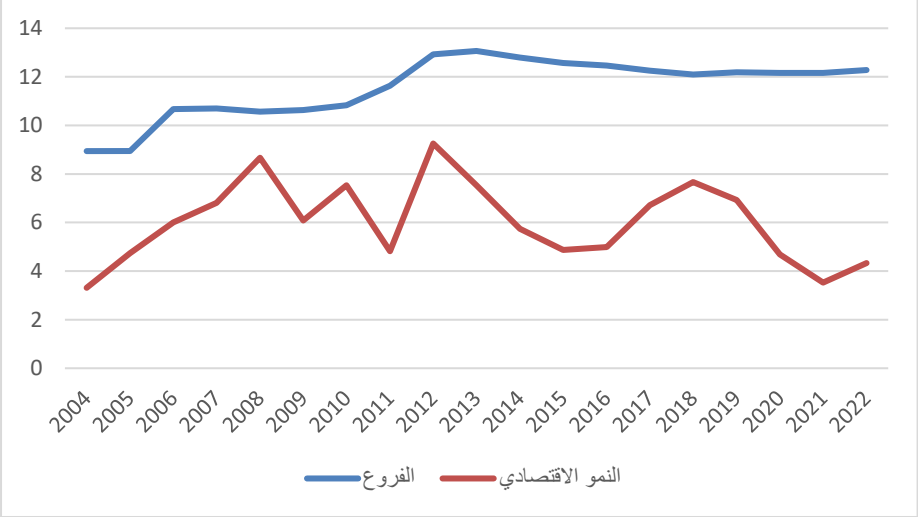

شكل (2) النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي (مقدر بالعشر مليارات) وعدد فروع المصارف التجارية لكل 100 ألف فرد

من الشكل السابق نجد أن عدد فروع المصارف ازداد خلال فترة الدراسة ولكن الاتجاه العام يشير إلى عدم وجود قفزات في عدد الفروع خلال فترة الدراســـة وبالتالي لا توجد تأثير كبير لزيادة عدد الفروع على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

ويتم حساب مؤشر الاتاحة المالية من خلال انتشار عدد الفروع، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (2) مؤشر الاتاحة المالية مقيم بعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد

السنة	عدد السكان بالمليون (1)	عدد الفروع لكل 100 ألف (2)	مؤشر الاتاحة المالية (1) / (2)
2004	5.74	8.941	156%
2005	5.86	8.946	153%
2006	5.98	10.666	178%
2007	6.10	10.703	175%
2008	6.24	10.569	170%
2009	6.37	10.628	167%
2010	6.50	10.827	167%
2011	6.34	11.633	183%
2012	6.18	12.931	209%
2013	6.30	13.065	207%
2014	6.43	12.793	199%
2015	6.53	12.576	193%
2016	6.63	12.459	188%
2017	6.74	12.249	182%
2018	6.85	12.092	177%
2019	6.95	12.187	175%
2020	7.05	12.155	173%
2021	7.14	12.167	171%
2022	7.22	12.283	170%
2023	7.31	-	-
2024	7.38	-	-

من الجدول السابق نجد أن هناك استقرار في مؤشر الإتاحة المالية من خلال الرجوع إلى عدد الفروع، وهو ما يؤكد على عدم وجود تأثير كبير لعدد الفروع في تحقيق الشمول المالي، عكس ماكينات الصراف الآلي التي تقدم

خدمات سريعة ومتعددة للجمهور .

(3) مناقشة نتائج التساؤل الثالث:

والذي يدور حول دور التوسع في الائتمان على النمو الاقتصادي، وفي الرسم التالي رسم توضيحي لاتجاه العلاقة بين المتغيرين.

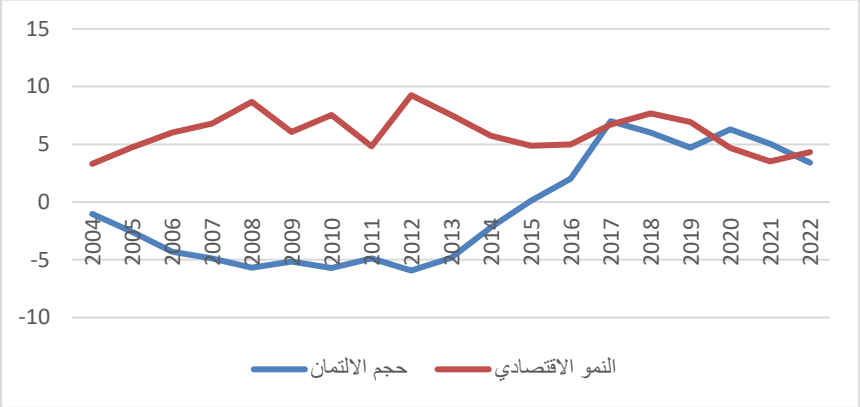

شكل (3) النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي (مقدر بالعشر مليارات) وصافي الائتمان المحلي (مقدر بالعشر مليارات)

من الشكل السابق نجد أن الائتمان المحلي كان اتجاهه سالب حتى عام 2015 وتزامن ذلك مع التدخلات الخاصة بالمصرف المركزي الليبي لدعم فكرة الائتمان كأحد الحلول لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للمرأة والشباب، ومن ثم أخذ المؤشر في النمو مع وجود بعض التذبذب في السنوات الأخيرة إلا أن هناك علاقة واضحة على التأثير.

ويتم حساب مؤشر الاستخدام المالي من خلال زيادة حجم الائتمان المحلي، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (3) مؤشر الاتاحة المالية مقيم بعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد

السنة	عدد السكان بالمليون (1)	حجم الائتمان المحلي (2)	مؤشر الاستخدام المالي (1) / (2)
2004	5.74	-1.017	-17.73%
2005	5.86	-2.571	-43.88%
2006	5.98	-4.289	-71.72%
2007	6.10	-4.873	-79.82%
2008	6.24	-5.699	-91.40%
2009	6.37	-5.156	-80.98%
2010	6.50	-5.722	-88.06%
2011	6.34	-4.872	-76.81%
2012	6.18	-5.935	-96.04%
2013	6.30	-4.826	-76.55%
2014	6.43	-2.199	-34.21%
2015	6.53	0.110	1.68%
2016	6.63	2.033	30.65%
2017	6.74	7.001	103.89%
2018	6.85	6.021	87.91%
2019	6.95	4.727	68.00%
2020	7.05	6.306	89.50%
2021	7.14	5.039	70.62%
2022	7.22	3.422	47.37%
2023	7.31	-	-
2024	7.38	-	-

من الجدول السابق نجد أنه منذ عام 2015 هناك قفزات كبيرة للائتمان، وهو ما يؤكد على وجود تأثير كبير للائتمان في تحقيق الشمول المالي.

التوصيات

1.ضرورة العمل على تطوير الانشطة الاتصالية داخل المصارف ودعم العاملين بالمصارف في المزيد من استخدام الوسائل الاتصالية الإلكترونية بشكل أكبر كخطوة أولى نحو تطبيق الشمول المالي.

2.الاهتمام بوجود برامج تدريبية متنوعة لمنتسبي المصارف بشكل دوري على كيفية تعزيز تطبيقات الشمول المالي ومتابعة كل ما هو جديد في هذا المجال؛ خاصة وأن موظفي المصارف هم الواجهة التي يتعامل معها عملاء المصرف.

3.ضرورة استماع ممارسي العلاقات العامة بالمصارف إلى مقترحات وأراء العملاء وقياس درجة ولائهم باستمرار للتعرف على أي أوجه قصور في تطبيق أدوات الشمول المالي يمكن تداركه في البداية لعدم حدوث مضاعفات كبيرة.

المصادر والمراجع:

1. أحمد فؤاد خليل (2015): آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 23، العدد 3.
2. أحمد عاطف عبد الرحمن، الشمول المالي والرقمنة، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، العدد 619، نوفمبر 2020.
3. آية محمد أبو زيد (2015): الاستراتيجيات القومية للتثقيف المالي، المعهد المصرفي المصري.
4. جمال محمود عطية، نور الايمان حلمي، الاء ممدوح القاضي، التجارب الدولية في الشمول المالي: دراسة قياسية مقارنة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد 33، العدد الأول، ربيع 2019، ص79-129.
5. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر (2020): آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس – كلية التجارة، العدد الأول، أبريل.
6. حسن نعيم محمد مصطفى، دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي، رسالة ماجستير، جامعه بنها، كليه التجارة، 2022.
7. رضا مصطفى حسن البدوي، الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا –كلية التجارة، العدد 2، يونيو 2019، ص381 – 432.
8. صبري نوفل (2018): الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، العدد 667، يناير.
9. عثمان احمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية واثرها على التنمية الاقتصادية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2015، ص18.
10. عصام محمد علي الليثي (2016): محو الأمية المالية: كخيار لتحقيق الشمول المالي، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – مركز البحوث والنشر والاستشارات، السودان، العدد 27، يناير
11. عصام محمد علي الليثي (2016): محو الأمية المالية: كخيار لتحقيق الشمول المالي، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية – مركز البحوث والنشر والاستشارات، السودان، العدد 27، يناير
12. 7.فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (2015): العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي
13. مجدي الأمين نورين (2015): الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد 77، سبتمبر
14. محمد محروس سعدوني (2021): الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد 52، العدد 4، صيف وخريف
15. 1مروان بن قيدة (2018): واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، جامعة لونيسي علي البليدة، العدد 18.
16. محمود رجب محمود، تفعيل دور الشمول المالي في التأثير على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقاً لاستراتيجية التنمية 2030،

مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 59، العدد 3، أبريل 2022، ص231-266.

17. Akhil Damodaran (2013): Financial Inclusion: Issues and Challenges, Kgec International Journal of Technology, Vol. 4, No. 2
18. Alfred H. & Jansen S. (2010): Financial Inclusion and Financial Stability: Current Policy Issues, Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 259
19. Angela C. & Sergio A. (2017): A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries, 2017 Southern Regional Science Association Conference and the 2016 Illinois Economic Association meetings
20. Asli D., (2015): The Global Findex Database 2014 Measuring Financial Inclusion around the World, world bank group, Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, WPS7255
21. Evans, O. (2018).Connecting the poor: the internet, mobile phones and financial inclusion in Africa. Digital Policy, Regulation and Governance, 20 (6), 568-581.
22. Morgan Peter J. (2014): Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Bank Institute ADBI, Working Paper Series, No.488
23. Sarma M., & Jesim Pais (2011): Financial Inclusion and development, Journal of International Development, New Delhi, India, pp. 615-617.
24. Swamya, V. (2018): Reforms in Institutional Finance for Inclusive Growth in India, Institutions and Economies, India, Vol.10, No.1
25. Williams H., Adegoke A. & Dare A. (2017), Role of Financial Inclusion In Economic Growth and Poverty Reduction in a Developing Economy", Internal Journal of Research in Economics and Social Sciences (IJRESS), Vol.7 Issue, Issue5, May
26. World Bank (2014): Financial Inclusion, Global Financial Development Report 2014, Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-0-8213-9985-9. License: Creative